منهجيات التصنيف الائتماني

البنوك وشركات التمويل

2024 – النسخة العامة

رقم الهاتف: 920 003 594
+966

ص.ب 8859، الرياض 11492
المملكة العربية السعودية
www.tassnief.com

رقم السجل التجاري:
1010461157

ترخيص هيئة السوق المالية 08-
15001

1. منهجية التصنيف الائتماني للبنوك في شركة تصنيف

تطبق منهجية التصنيف الائتماني للبنوك على كافة المؤسسات المالية التي يتمثل نشاطها التجاري الرئيسي في قبول الودائع وتقديم الخدمات المالية، وتقوم بإجراء عمليات مصرفية وتخضع للسلطة الرقابية المعنية بالسلامة المالية للوسطاء الماليين (مع الاستثناء من ذلك البنوك التنموية المتعددة الأطراف التي تكون في العادة غير خاضعة لتنظيم معين). وتنطبق هذه المنهجية في صيغتها القياسية على البنوك التجارية التي تقبل الودائع؛ كما يتم إجراء بعض التعديلات بنهاية هذا القسم بغرض مراعاة الحالة الخاصة بشركات التمويل، حيث إن شركات التمويل لا تأخذ الودائع من العملاء وعادةً ما تخضع للوائح محددة تختلف عن اللوائح المطبقة على البنوك. ولذلك، عدلت شركة تصنيف منهجية التصنيف الائتماني للبنوك لتشمل سمات شركات التمويل في منهجية التصنيف الائتماني لشركات التمويل المعدلة بشكل طفيف (حيث تم توضيح التعديلات في قسم منفصل بهذه الوثيقة).

وفي الواقع، تنطبق منهجية التصنيف الائتماني للبنوك الماثلة على مجموعة من المؤسسات، مثل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والبنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية المتخصصة في قبول الودائع والبنوك التنموية المتعددة الأطراف (مع العلم أنه يتم التعامل مع عوامل الدعم الخارجي للبنوك التنموية بطريقة خاصة). ومع ذلك، تنطبق هذه المنهجية في صيغتها المعدلة على شركات التمويل ولكنها لا تنطبق بأي حال على شركات التأمين، حيث تقوم شركة تصنيف بإجراء التصنيف الائتماني لها بموجب إطار تحليلي منفصل ومخصص لها. وفي الأقسام التالية من الوثيقة الماثلة، سيُطلَق على المؤسسات المالية الخاضعة لمنهجية التصنيف الائتماني للبنوك بشكل عام اسم «البنوك».

2. ملخص: نهج التصنيف المتسلسل

تقوم منهجية التصنيف الائتماني للبنوك في شركة تصنيف على نهج متسلسل. ويؤدي هذا التحليل المتسلسل إلى التصنيف الائتماني للطرف المقابل (**CR**) للبنك على المدى الطويل ويعتمد على ركيزتين أساسيتين: (أولًا) التصنيف المستقل للبنك (**SR**)؛ (ثانيًا) عوامل الدعم الخارجي (**ESF**). وتتكون عوامل الدعم الخارجي تلك من عوامل الدعم الخارجي «للجهة الرئيسية» (ESF.P) وعوامل الدعم الخارجي «النظامية» ((ESF.Sوأخيرًا، تتكون عوامل الدعم الخارجية النظامية من عوامل «وطنية» (أي عوامل الدعم الخارجية النظامية الوطنية) وعوامل «دولية» (أي عوامل الدعم الخارجية النظامية الدولية).

وتلخيصًا لذلك، تتبع شركة تصنيف النهج التالي:

التصنيف الائتماني للطرف المقابل = التصنيف المستقل + عوامل الدعم الخارجي = التصنيف المستقل + (عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية + عوامل الدعم النظامية) = التصنيف المستقل + [عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية + (عوامل الدعم النظامية الوطنية + عوامل الدعم النظامية الدولية)]

بيانيًا، يوضح الشكل 5 التالي النهج التسلسلي الذي تتبعه شركة تصنيف في تصنيف البنوك.

الشكل 5: ملخص النهج التسلسلي الذي تتبعه شركة تصنيف في التصنيف الائتماني للبنوك

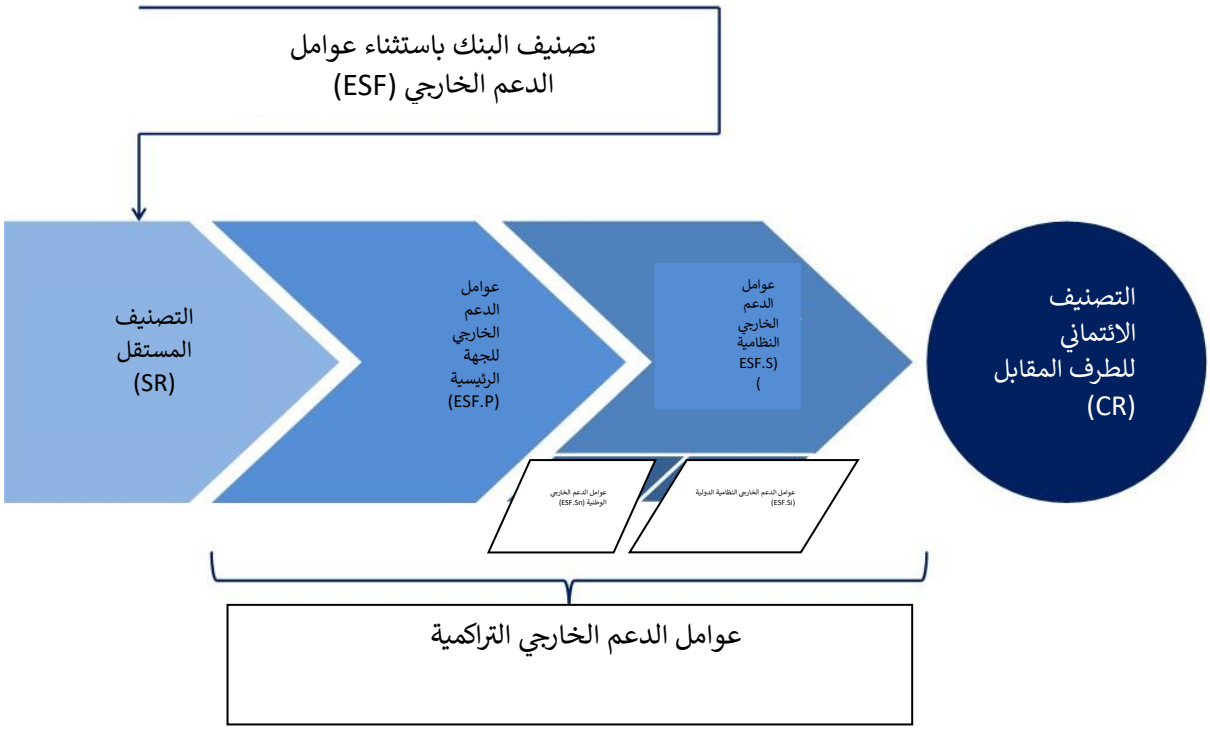

3. التصنيفات المستقلة للبنوك

التعريف والمبدأ العام

يبين التصنيف المستقل للبنك مدى قوته المالية، دون النظر إلى أي عامل دعم خارجي. وتبين درجة التصنيف المستقل للبنك رأي شركة تصنيف حول قدرة البنك على تحمل التقلبات الدورية الاقتصادية والصدمات الداخلية أو الخارجية التي من شأنها أن تؤثر عليه بمفرده. ويشكل التصنيف المستقل للبنك نقطة البداية لأي تحليل ائتماني يتعلق بالبنوك. وستقوم شركة تصنيف بنشر كافة التصنيفات المستقلة للبنوك التي سيُطلب منها تصنيفها.

لقد اختارت شركة تصنيف بناء التصنيفات المستقلة للبنوك على 9 عوامل للتصنيف المستقل للبنوك، مقسمة إلى 3 فئات رئيسية: (أولًا) عوامل التصنيف المستقل الهيكلية للبنوك؛ (ثانيًا) وعوامل التصنيف المستقل النوعية للبنوك؛ (ثالثًا) وعوامل التصنيف المستقل المالية للبنوك. وتُعطى لكل عامل من عوامل التصنيف المستقل للبنك (اعتبارًا من عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (5) إلى الدرجة (9)) درجة (درجة $_{ن}$، حيث ن رقمًا من 1 إلى 9) ونسبة ترجيحية (النسبة الترجيحية $_{ن}$، حيث ن = رقمًا من 1 إلى 9). ويكون التصنيف المستقل للبنوك عبارة عن مجموع الدرجات التسعة المرجحة نسبيًا، وذلك على النحو التالي:

$$\text{التصنيف المستقل للبنوك} = \sum_{1=}^{9} \text{النسبة الترجيحية}_{ن} \times \text{الدرجة}_{ن} + \text{التعديل}$$

1-1-3 قياس النسبة الترجيحية لعوامل التصنيف المستقل للبنوك

يتم تقديم القائمة والنسبة الترجيحية للعوامل التسعة للتصنيف المستقل للبنوك في ثلاث فئات يبينها الجدول التالي أدناه:

العامل	الفئات	طبية عوامل المخاطر	الاختصارات	الترجيح (الفئات)	نسبة الترجيح (لكل عامل)	الدرجات	درجات الترجيح
الأول	العوامل الهيكلية	البيئة الاقتصادية الكلية	ME	%20	%8	S1	S1×W1
الثاني		البيئة التشغيلية	OE		%7	S2	S2×W2
الثالث		البيئة القطاعية	SE		%5	S3	S3×W3
الرابع	العوامل النوعية	المنتجات – التوزيع – الاسم التجاري	PB	%40	%15	S4	S4×W4
الخامس		الحوكمة والإدارة	GM		%25	S5	S5×W5
السادس	العوامل المالية	الوضع التنافسي	CP	%40	%10	S6	S6×W6
السابع		الربحية	PR		%10	S7	S7×W7
الثامن		السيولة	LQ		%10	S8	S8×W8
التاسع		الرسملة	FF		%10	S9	S9×W9
					إجمالي درجة النسبة الترجيحية		**مجموع النسب الترجيحية × الدرجة**

حسابيًا، يؤدي مجموع الدرجات المرجحة نسبيًا إلى الوصول إلى إجمالي الدرجات المرجحة نسبيًا. ولا يعكس إجمالي الدرجات المرجحة نسبيًا بالضرورة رأي لجنة التصنيف في شركة تصنيف بشأن القوة المالية للشركة، حيث ستُحدد لجنة التصنيف في شركة تصنيف حكمها الذي قد يسمح بإمكانية وجود بعض الحيود في إطار مدروس.

2-1-3 تحديد عوامل التصنيف المستقل للبنوك

تم تلخيص العوامل التسعة للتصنيف المستقل للبنوك لدى شركة تصنيف (عوامل التصنيف المستقل للبنوك) في الشكل 6 أدناه. وهذا هو تسلسل التصنيف الهرمي للبنك الذي تعتمده شركة تصنيف.

الشكل 6: ملخص العوامل التسعة للتصنيف المستقل للبنوك لدى شركة تصنيف والفئات الثلاثة المحددة للتصنيف المستقل: تسلسل التصنيف الهرمي للبنك
الذي تعتمده شركة تصنيف.

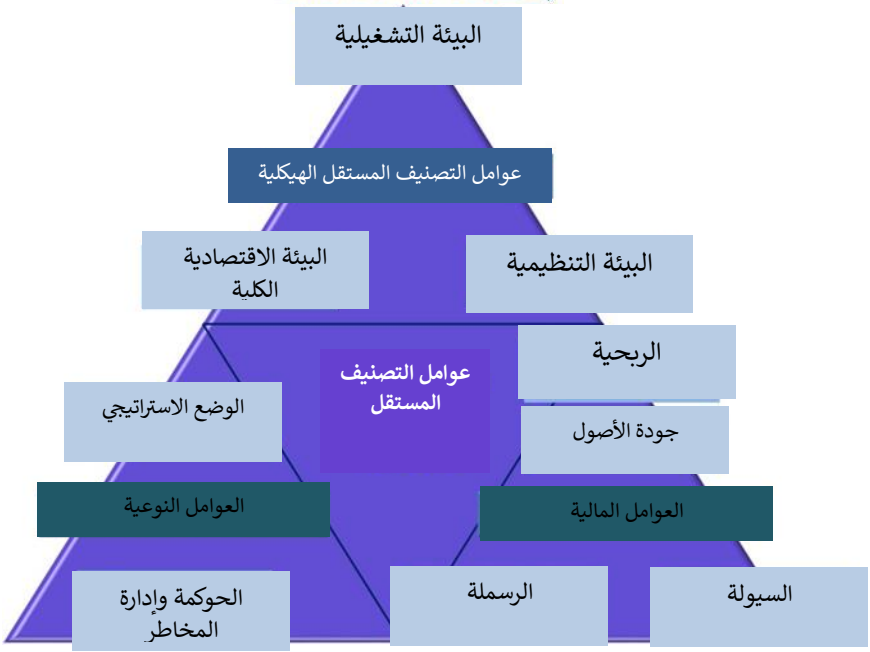
البيئة التشغيلية
عوامل التصنيف المستقل الهيكلية
البيئة الاقتصادية الكلية
البيئة التنظيمية
عوامل التصنيف المستقل
الربحية
الوضع الاستراتيجي
جودة الأصول
العوامل النوعية
العوامل المالية
الحوكمة وإدارة المخاطر
الرسملة
السيولة

أولًا: عوامل التصنيف المستقل الهيكلية للبنوك: النسبة الترجيحية 20%

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (1): البيئة الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي؛ النسبة الترجيحية 8%)

يعتبر عامل البيئة الاقتصادية الكلية بنسبة ترجيحية قدرها 8% من التصنيف المستقل، كغيره من العوامل الهيكلية الأخرى، مشتركًا بين جميع الجهات التي تُقيّمها شركة تصنيف في دولة معين، بما يشمل البنوك. ويبين هذا العامل الفرص التجارية والقيود الاقتصادية الكلية. ويشمل ناتج تقلبات السوق في دولة معين، وتنويعها واستدامتها على المدى الطويل، كما أن عامل البيئة الاقتصادية الكلية يقيس جودة السياسات الاقتصادية، الدورية والهيكلية، وتأثيرها على البنوك. وأخيرًا، يميل هذا العامل إلى تحديد الفئة القابلة للتعامل مع البنوك في البلاد، بما في ذلك الأسر والشركات، فضلاً عن مدى استخدام هذه الفئة للخدمات المالية بشكل فعلي.

بمزيد من التفاصيل، تُبين شركة تصنيف في هذه الوثيقة الكثافة التي يستخدم بها السكان والشركات المحلية خدمات البنوك، والتي عادةً ما تكون مرتبطة بمستويات الثروة والدخل للفرد، كما يشمل هذا العامل مستوى الدخل القابل للتصرف لدى عملاء التجزئة ومستوى الأداء الاقتصادي لقطاع الشركات، بما يسلط الضوء على قدرة البنوك على جمع الودائع وإمكانية الإقراض والاستثمار. وعلى العكس من ذلك، يؤدي تركيز القطاع في الهيكل الاقتصادي للبلاد إلى تخفيض درجة هذا العامل، بما يترك فرصًا تجارية أقل تنوعًا للبنوك ويولّد تقلبات سوقية وشكوكًا حول استدامة النمو المحلي.

تقيس البيئة الاقتصادية الكلية المخاطر الاقتصادية التي تؤثر على قطاع البنوك في دولة بالكامل.

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (2): بيئة التشغيل (بيئة التشغيل؛ النسبة الترجيحية 7%)

يتعلق العامل الهيكلي الثاني، وهو بيئة التشغيل، بالميزات التشغيلية الهيكلية التي تحتاج البنوك إلى مراعاتها أثناء إجراء عملياتها المالية. ويشمل هذا العامل، الذي يتمتع بنسبة ترجيحية قدرها ٧٪، قياس حوكمة النظام الاقتصادي بشكل عام، وقطاع البنوك بشكل خاص، ومدى توافر المهنيين الماليين المؤهلين والمدربين، ومستوى المعدات التقنية بالبنوك، وجودة البنية التحتية (خاصةً تلك الخاصة بالاتصالات)، ودرجة تفصيل المعلومات التجارية المتاحة للبنوك في أسواقها المستهدفة، ومدى ملاءمة أدوات الإدارة التي تستخدمها المؤسسات المالية في دولة معينة. وبدقة أكبر، تنطلق شركة تصنيف من الدليل الواقعي الذي يُبين أن الخدمات البنكية الحديثة قد تطورت بشكل جوهري على مدار العقود الثلاثة الماضية لتصبح مزيجًا من: أولاً) بنية تحتية تقنية متينة، وثانيًا) رأس مال بشري متفوق؛ وثالثًا) قدرة قوية على الحد من الاختلاف في المعلومات؛ ورابعًا) عمليات فعّالة مدعومة بعمليات سلسة، وسياسات وإجراءات قادرة على توفير الوقت. وتعتمد العوامل الرئيسية للنجاح إلى حد كبير على بنية تقنية المعلومات والبنية التعليمية/البشرية والمعلوماتية والثقافية/التجارية للقطاع داخل الدولة. لذلك، يدعم إطار العمل المحكم الخاص بقطاع البنوك قدرتها على تحسين تخصيص رأس المال، وبالتالي يعمل على التقليل من احتمالية فشلها.

تقيس بيئة التشغيل المخاطر التشغيلية المُحيطة بقطاع البنوك في دولة ما بأكملها.

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (3): البيئة التنظيمية (البيئة التنظيمية؛ النسبة الترجيحية 5%)

يقيس العامل الهيكلي الثالث، المتمثل في البيئة التنظيمية، جودة لوائح البنوك ودورها الإشرافي في دولة معينة. وتتكون اللائحة من

مجموعة القواعد والمعايير المطبقة من جانب مجتمع البنوك في دولة أو منطقة معينة. ويشمل الدور الإشرافي كافة الوسائل (البشرية واللوجستية والتقنية) التي تستخدمها الجهة التنظيمية في دولة أو منطقة معينة لضمان التطبيق السليم للوائح البنكية. وتعبر شركة تصنيف عن رأيها في كل من هذين البعدين. وتعد معايير تقلب المعايير، وطبيعتها المتحفظة أو غير المتحفظة، وشمولها، واتساق صياغتها، والصرامة في الطريقة التي يتم تطبيقها بها هي المعايير ذات الصلة التي تستخدمها شركة تصنيف لتكوين رأيها، وتخصص درجة لهذا العامل بنسبة ترجيحية قدرها 5%.

وبشكل أكثر دقة، سيعمل المحللون في شركة تصنيف على تخصيص وقتًا كبيرًا لفهم وتحليل اللوائح البنكية المطبقة في الدول على مر السنين بواسطة الجهة التنظيمية المحلية، والتي عادةً ما تكون البنك المركزي أو سلطة النقد في الدولة. وسيتولى المحللون في شركة تصنيف مقارنة هذه اللوائح بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات لتكوين رأي بشأن مدى صلتها، وتناسقها، وقوتها، وكونها أكثر أو أقل حكمة. ويساعد الإطار التنظيمي المصمم بشكل جيد في الكشف عن الضغوط المحتملة على ملاءة البنوك والإشارة إليها بشكل مبكر، دون أن يعرقل قدرة البنوك على ممارسة أعمالها والحفاظ على ربحيتها المستدامة. وفي الوقت نفسه، سيتولى المحللون في شركة تصنيف كذلك تكوين رأي بشأن استعداد وقدرة الهيئة التنظيمية على التحكم في مدى تنفيذ اللائحة على أرض الواقع. وتَعتبر شركة تصنيف اللائحة الحكيمة هي التي تكون فعالة وتتسم بالكفاءة، بشرط توفير القدر المناسب من الضوابط المطبقة داخل القطاع، من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تليها خطط العمل التصحيحية.

يقيس مؤشر البيئة التنظيمية المخاطر التنظيمية التي تؤثر على قطاع البنوك في دولة معينة بأكملها.

ثانيًا: عوامل التصنيف المستقل النوعية للبنوك النسبة الترجيحية 40%

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (4): الوضع الاستراتيجي (الوضع الاستراتيجي؛ النسبة الترجيحية 15%)

يُشكل عامل الوضع الاستراتيجي، الذي يشكل نسبة ترجيحية قدرها 15%، أحد عوامل التصنيف الستة (وهي العوامل من عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (4) إلى الدرجة (9)) والتي تكون مخصصة للبنوك الخاضعة للتصنيف وليس بيئتها، خلافًا لعوامل التقييم المتمثلة في عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (1) والدرجة (2) والدرجة (3). وتُدرج شركة تصنيف في مفهوم الوضع الاستراتيجي طبيعة المؤسسة المالية، ودرجة تخصصها من تنوعها التشغيلي، وكذلك بالطبع حجمها (الذي يعتبر أفضل مؤشر له هو حصتها في السوق). ويجب على البنك، شأنه شأن أي كيان تجاري آخر، أن يعمل على زيادة عائداته بناءً على مزاياه التنافسية، التي تكون في صميم استراتيجيته للتميز (أي من حيث السعر، أو الجودة أو الزمن). وأخيرًا، يشمل هذا العامل أيضًا تأثيرات التنوع الجغرافي، الذي يخفف من مخاطر استراتيجيات السوق الواحدة.

وعلى نحوٍ أكثر دقة، تتخذ شركة تصنيف موقفًا محافظًا بشكل كبير تجاه المؤسسات المالية أحادية النشاط، أي تلك البنوك المتخصصة في نشاط واحد أو عدد قليل من أنشطة الأعمال، وذلك مثل المتخصصين في الرهون العقارية، ووسطاء البنوك الائتمانية، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر، والبنوك التي تتعامل بالجملة والتي تمتلك تنوعًا تشغيليًا وتجاريًا محدودًا. وفي حقيقة الأمر، تعد الأعمال البنكية دورية بطبيعتها؛ إلا أن الأعمال البنكية المتخصصة تعتبر أكثر تقلبًا. وعلى العكس من ذلك، يعد الوضع الاستراتيجي

الذي يشمل مجموعة أوسع من أنشطة الأعمال، والقدرة على تحديد الأسعار بفضل الحجم، واستراتيجية التمايز الواضحة، عرضًا لقيمة يُنظر إليه بشكل إيجابي في سياق التصنيف الائتماني. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التنوع الجغرافي عاملًا فرعيًا محددًا ولا يعد التنوع الجغرافي عاملاً إيجابيًا أو سلبيًا في عملية التصنيف، حيث سيعتمد التحليل بشكل كبير على الدول التي يستهدفها البنك عند السعي إلى الأعمال في الخارج. ويؤدي وجود الأسواق البديلة التي تُظهر نموًا قويًا وتقلبات محدودة وفرصًا تجارية ملموسة مع حماية جودة الأصول الموحدة للبنك بشكل واضح إلى رفع التصنيف. ولذلك، ستقوم شركة تصنيف بتطبيق نهج مخصص في الحصول على فوائد التنوع لأي استراتيجية عمل خارجي للبنك.

يقيس الوضع الاستراتيجي المخاطر المتعلقة بالتقادم الاستراتيجي والتي تؤثر على مؤسسة مالية بشكل متميز.

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (5): الحوكمة وإدارة المخاطر (الحوكمة وإدارة المخاطر ؛ النسبة الترجيحية 25%)

يعد هذا العامل هو معيار التصنيف الفردي الأعلى في النسبة الترجيحية المحددة بمقدار 25%. وفي الواقع تعد نقطة البداية لدى شركة تصنيف هي الاعتراف النظري والإقرار التجريبي بأن البنوك، في نهاية المطاف، هي كيانات مخصصة بشكل كامل لإدارة المخاطر المالية وغير المالية. وبوجه خاص، تتخصص البنوك في تحويل خصائص تدفقات الأموال التي تمر عبر حساباتها. وبناءً على ذلك، تتخذ شركة تصنيف نهجًا «من المستوى الأعلى إلى الأسفل» لتوضيح الآليات التي من خلالها تتم مراقبة المخاطر في البنك. وتبدأ التحليلات على مستوى مجلس الإدارة، باستخدام مفهوم «الحوكمة»، حيث يتم قياس طبيعة وجودة وأهمية آليات الحوكمة بواسطة المحللين لدى شركة تصنيف. ومن ثم، يتم تحليل وتقييم «إدارة المخاطر» بحد ذاتها (وهي المسؤولية التي تتولاها الفرق الإدارية) بشكل شامل كذلك. وأخيراً، يتم تحليل وتقييم «الضوابط»، وهذه المسؤولية تتولاها فرق التشغيل كذلك. وتعتبر شركة تصنيف أن هذا العامل هو الأهم من بين جميع عوامل التصنيف المستقل للبنوك. ويبدأ المحللون بفهم رغبة المساهمين في المخاطرة، من خلال طلب تقديم تقدير مُقَنّن لهذه الرغبة من مجلس إدارة البنك. وبعد ذلك، سيسعى المحللون لإبداء آرائهم حول الصلة والاتساق في التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للمؤسسة: وتعد الاستراتيجية المصاغة بوضوح والموثقة جيدًا أمرًا إيجابيًا فيما يتعلق بالتصنيف وترسل إشارة واضحة من المساهمين بأنهم الموكِّلين الرئيسيين للإدارة باعتبارها وكيلًا لهم. وتعمل شركة تصنيف، في سياق تصنيفاتها، على تقييم مدى توافق المصالح بين المالكين والمديرين. وبعد ذلك، سيسعى المحللون لدى شركة تصنيف لفهم مدى نجاح تنفيذ الاستراتيجية على مستوى العمليات الفعلية في البنك أو المؤسسة، سواء كان هذا التنفيذ ناجحًا بدرجة كبيرة أو بدرجة أقل، وذلك من خلال المراجعة الشاملة لمؤشرات المخاطر الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في عملياتها اليومية. وتعد جودة التدقيق، والضوابط، ونظام معلومات الإدارة مكونات أساسية في التحليل فيما يتعلق بهذا العامل. وأخيرًا، سيبذل المحللون في تصنيف وقت كبير مع إدارة أو قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة لمراجعة إطار إدارة المخاطر المؤسسية بالمؤسسة بصورة شاملة، فضلاً عن التكوين التفصيلي لمحافظ السيولة والاستثمار والقروض للبنك، مع حماية سرية هذه المعلومات في نفس الوقت. وتتم في هذه المرحلة من المراجعة دراسة مستويات التعرض الكبيرة للمخاطر بعناية.

يقيس معيار الحوكمة وإدارة المخاطر جودة وأهمية الإجراءات والأدوات المساعدة في تحديد المخاطر في بنك محدد وتعريفها وقياس مقدارها وتدابير التخفيف من حدتها.

(i) عوامل التصنيف المستقل المالية للبنوك، النسبة الترجيحية 40%

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (6): جودة الأصول (جودة الأصول؛ النسبة الترجيحية 10%)

ترى شركة تصنيف أن جودة الأصول تعد في جوهرها عامل تقييم كمي. ومع ذلك، لا تقتصر شركة تصنيف في تقييم جودة الأصول على القروض غير العاملة، ومستويات المخصصات، وتكلفة المخاطر وهي أمور مهمة للغاية إلا أنها قد تفتقر إلى قابلية المقارنة، من منظور تنظيمي ومحاسبي. وبالإضافة إلى ذلك، في محافظ البنوك، قد تتوفر احتياطيات خفية، أو على العكس، مخصصات خفية، قد لا تغطيها إحصائيات القروض المتعثرة بشكل كامل. ونتيجة لذلك، بالإضافة إلى إبداء شركة تصنيف لرأيها في الإحصائيات الخاصة بالقروض المتعثرة وبتغطيتها، ستبدي رأيها كذلك في الأداء النوعي لمحافظ الائتمان، والاستثمار، والمشاركة للبنوك، مع مراعاة كل من بيانات التعثر، والخسائر والمخصصات من جهة، والسلوك الاقتصادي للمكونات المختلفة المدرجة في جانب الأصول من الميزانيات العمومية للبنوك عبر دورة كاملة من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة تصنيف أيضًا بقياس تركيز القطاع والمقابل المالي لمحافظ الائتمان والأوراق المالية للبنوك الخاضعة للتصنيف.

سيعمل المحللون في تصنيف على الحصول على الكثير من المعلومات من عمليات الإفصاح البنكية المتعلقة بالركيزة الثالثة من اتفاقية بازل لرأس المال عند تطبيق هذا الإطار بالفعل في دولة معينة. وتوفر هذه الوثيقة بيانات ذات قيمة عالية فيما يتعلق بمخاطر التركيز، على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ما ذكر، سيولي المحللون في تصنيف اهتمامًا خاصًا بطلب قائمة أكبر 20 حالة تعرض للمخاطر من فريق إدارة البنك الخاضع للتصنيف، وذلك بغرض تقدير شدة التركز بالنسبة للأطراف المقابلة. وأخيرًا، سيقوم المحللون بالإضافة إلى ما ذكر بدراسة تركيبة محفظة الاستثمار والمشاركة في البنك بالعناية المطلوبة، مع طلب قائمة شاملة بهذه المراكز من الإدارة.

يقيس عامل جودة الأصول المخاطر المرتبطة بالخسائر المتعلقة ببنك معين من حيث الطبيعة،
والتركيز وملف المخاطر الاقتصادية لكل فئة من الأصول المدرجة في ميزانية البنك.

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (7): الربحية (الربحية؛ النسبة الترجيحية 10%)

تبدأ شركة تصنيف من المفهوم النظري والأدلة التجريبية التي تشير إلى أنه لا يمكن للبنك أن يكون في آن واحد ذا ربحية عالية، وسيولة عالية، ورأسمالية عالية، إلا إذا كان البنك احتكاريًا قادرًا على تقديم الأسعار للعملاء بما يتجاوز سعر التوازن السوقي التنافسي. وستدفع المنافسة في قطاع البنوك المؤسسات المالية في نهاية المطاف إلى متابعة اثنين من العوامل فقط. ويعد عامل الربحية هو العامل الأول من هذه العوامل الثلاثة، وهو عامل رئيسي تأخذه شركة تصنيف بالاعتبار وتقوم بتحليله، حيث يُعتبر أحد عوامل المخاطر الأساسية بالنسبة للبنوك، حيث إن تحقيق عوائد غير كافية في الوقت الحاضر يعني وجود سيولة أقل في المستقبل القريب وضعفًا في حقوق الملكية في المستقبل الأبعد. وتتمثل الربحية في سلسلتين من النسب: (أولًا) نسب عائدات الأصول الصافية، والتي تشمل عائدات الأصول الإجمالية، يُخصم منها تكاليف التمويل وتكلفة المخاطر؛ (ثانيًا) وكفاءة التشغيل، أي إدارة النفقات التشغيلية التي تستهلك أجزاء من صافي العائدات المتولدة من الأنشطة البنكية.

ستنقسم مؤشرات الربحية إلى مقاييس مختلفة تبين مفاهيم متنوعة. أولاً، تقوم هوامش الربحية من الوساطة ببيان الربحية

الأساسية للبنك في إدارة نشاطه الرئيسي، المتمثل في جمع الودائع ومنح التمويل، كما يشمل الهامش الربحي التشغيلي، إلى جانب هامش الربحية من الوساطة، كافة الإيرادات التشغيلية الأخرى (الرسوم والعمولات، الاستثمارات وغيرها)، مما يشكل مقياساً للتنوع التشغيلي. وبعد ذلك، يتم قياس الكفاءة باستخدام مفهوم التكلفة إلى الدخل، ويتم حساب هامش الربح قبل التخصيص لتقييم القدرة الربحية للبنك دون النظر إلى تكلفة المخاطر. وأخيرًا، يعكس صافي الهامش قدرة البنك الكاملة على توليد الأرباح، بما في ذلك العوامل التشغيلية وعوامل مخصصات المخاطر.

تقيس معايير الربحية مخاطر عدم كفاية العوائد، سواء بسبب انخفاض هامش الربح، أو تضخم تكلفة المخاطر، أو النقص في كفاءة التشغيل.

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (8): السيولة (السيولة؛ النسبة الترجيحية 10%)

يشكل نقص السيولة إلى جانب عدم كفاية الربحية، أحد الأسباب الرئيسية الأخرى التي تؤدي إلى تخلف البنوك عن السداد. وتعد السيولة مفهومًا ذا معانيَ مختلفة: تحدد شركة تصنيف مخاطر سيولة الأصول، ومخاطر التمويل، ومخاطر إدارة الأصول والالتزامات. ونتيجة لذلك، يشير تقييم قسم «السيولة» في بطاقة الأداء الخاصة بشركة تصنيف بشكل صريح إلى هذه العناصر الثلاثة فيما يتعلق بسيولة البنك: تُعطى سيولة الأصول الأولوية القصوى؛ وبالإضافة إلى ذلك، تجمع تصنيف في درجة تقييم واحدة كلاً من مخاطر التمويل ومخاطر إدارة الميزانية العمومية، كحلول يستخدمها البنك لإدارة احتياجاته من السيولة مع نضج الأصول.

ولكي نكون أكثر دقة، يتم بيان أبعاد السيولة المذكورة أعلاه على النحو التالي:

- سيولة الأصول: يكمن الهدف منها في قياس نسبة الأصول السائلة في الميزانية العمومية، حيث تتكون الأصول السائلة من ودائع البنك المركزي، والنقد المستحق من البنوك والجزء الأكثر سيولة من محفظة الاستثمار. وتتم مقارنة البنوك وتصنيفها بناءً على نسبة هذه الأصول السائلة في إجمالي الأصول وكذلك فيما يتعلق بحجم الودائع وعمليات الاقتراض؛ فكلما زادت النسبة، زادت قوة درجة التصنيف.
- مخاطر التمويل: يشير هذا المفهوم إلى ثبات واستقرار الالتزامات غير المتعلقة بحقوق الملكية؛ فكلما طالت المدة وزاد معدل الثبات والاستقرار، كان ذلك أفضل للتصنيف. وغالبًا ما تنطوي الالتزامات القصيرة الأجل على الضغط على التدفقات النقدية، كما أن تظهر بشدة في حالات الضغط. لذا، يُطلب من المحللين لدى تصنيف تكوين رأي حول الطبيعة الثابتة أو غير الثابتة للودائع وأشكال الديون الأخرى التي يمكنها حماية الميزانية العمومية.
- إدارة الأصول والالتزامات: تشير إدارة الأصول والالتزامات إلى مخاطر التحول، حيث تميل البنوك إلى استخدام الالتزامات القصيرة الأجل لتمويل الأصول الطويلة الأجل، بما يولد فجوات في الاستحقاق. وفي حال تضخم الفجوات في مستوى النضج، تكون عملية إدارة أصول والالتزامات تحت ضغط. ويتمثل النهج الأساسي لإطار عمل بازل الثالث في تأمين ما يكفي من الأصول القصيرة الأجل بغرض تغطية الالتزامات القصيرة الأجل، والاحتفاظ بما يكفي من الالتزامات الطويلة الأجل لتمويل الأصول الطويلة الأجل. وتتخذ شركة تصنيف نهجًا مشابهًا لذلك بشكل كبير، ومن المؤشرات التي تقيس ذلك بشكل جيد مقياس نسبة القروض إلى الودائع. كذلك، ستقوم شركة تصنيف بفحص تدابير أكثر تعقيدًا مثل فجوات آجال الاستحقاق الكمية وكذلك فجوات آجال الاستحقاق الكمية المعدلة. ويتم التعديل بناءً على قياس مدى ثبات الودائع في الظروف العادية والمضطربة. ومن بين التدابير الأخرى المستخدمة نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر.

تقيس السيولة مدى جودة وملاءمة الأدوات التي يستخدمها البنك المعني للقياس الكمي وإدارة مخاطر التحول.

عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (9): الرسملة (الرسملة؛ النسبة الترجيحية 10%)

تعد حقوق ملكية البنك بمثابة تجميع للمخاطر التي ترصدها الجهة التنظيمية من خلال تحديد نسب كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وفقًا لاتفاقية بازل 3. وتستخدم شركة تصنيف هذه المعلومات التنظيمية لقياس اتجاه نمو الأصول المرجحة بالمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، لا تتجاهل تصنيف المقاييس الأكثر تحفظًا والمقاييس "الخام" للرافعة المالية، التي تقارن بين حقوق الملكية والحجم المحاسبي لمحفظة البنك. وبناءً عليه، مع توفر المعلومات التنظيمية والمحاسبية المتعلقة برأس المال، تستطيع شركة تصنيف تحديد رأيها حول ما يشكل كمية كافية من رأس المال لبنك يتم تصنيفه عند مستوى التصنيف المحدد.

ستستخدم شركة تصنيف عدة مقاييس لرأس المال، بدءًا من نسبة كفاية رأس المال الأساسي من الفئة الأولى، والتي تقارن رأس المال من الفئة الأولى بالأصول المرجحة بالمخاطر. وتفترض شركة تصنيف أن البنوك ستنشر حساباتها فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمية. وأخيرًا، ستستخدم شركة تصنيف كذلك، كأداة تحليلية وكمقياس للمقارنة، نسبة الرفع الأساسية لحقوق الملكية إلى الأصول (دون مراعاة الترجيح بالمخاطر)، كعامل إضافي للطمأنينة في التحليل.

تقيس الرسملة مخاطر الإعسار للبنوك، سواء كان ذلك بسبب الرافعة المالية المفرطة، أو بسبب النمو المفرط للأصول المرجحة بالمخاطر، على النحو الذي تحدده الجهة التنظيمية للبنوك.

4. عوامل الدعم الخارجي

4.1.1. عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية (ESF.P)

بعض البنوك التي ستحتاج إلى خدمات التصنيف من شركة تصنيف ستكون فروعًا لمجموعات مالية، والتي بدورها سيتم تصنيفها إما علنًا أو بشكل سري. وستكون البنوك التابعة، في كثير من الحالات، مخولة لتلقي دعم من الجهة الرئيسية، والتي يمكن أن يتوفر لها بعدة أشكال: الدعم التشغيلي، ودعم سيولة، و/أو الدعم الرأسمالي على وجه التحديد. لذا، يجب إظهار هذه الأشكال من الدعم في التصنيف الائتماني للطرف المقابل للبنك الفرعي.

لذلك، تُدرج شركة تصنيف عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية في عمليات تصنيف البنوك، عند الاقتضاء. وتطلق شركة تصنيف مصطلح التصنيف المستقل المعدل (ASR) على مجموع التصنيف المستقل للبنوك وعوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية: التصنيف المستقبل المعدل= التصنيف المستقل للبنوك + عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية

تعتمد عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية بشكل أساسي على درجة الأهمية الاستراتيجية للشركة التابعة بالنسبة للشركة الأم. وتميز شركة تصنيف بين ثلاث درجات من الأهمية الاستراتيجية، بحيث تشمل: مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة.

4.1.2. عوامل الدعم الخارجي النظامية

تميل البنوك التي تقبل الودائع إلى الاستفادة من دعم الهيئات الوطنية و/أو الدولية في حال حدوث أزمة محددة أو أزمة نظامية. ويمكن أن يتخذ هذا الدعم شكل توفير السيولة من قبل البنك المركزي كمقرض أخير، أو إلى التساهل التنظيمي، أو إلى ضخ رأس المال من الحكومة بما قد يؤدي إلى التأميم، أو إلى تقديم مساعدات ودعم حكومي، أو تحويل الأصول المقيمة بغير قيمتها الفعلية إلى كيانات القطاع العام. وبالتالي، تقوم شركة تصنيف بإدراج عوامل الدعم الخارجي النظامية في تصنيفات الأطراف المقابلة للبنوك، على النحو التالي:

التصنيف الائتماني للطرف المقابل للبنوك =

التصنيف المستقل المعدل + عوامل الدعم

الخارجي النظامية

تميز شركة تصنيف بين نوعين من عوامل الدعم الخارجي النظامية: (أولًا) عوامل الدعم الخارجي النظامية الوطنية (ESF.Sn)؛ و (ثانيًا) عوامل الدعم الخارجي النظامية الدولية (ESF.Si). وبالتالي:

التصنيف الائتماني للطرف المقابل = التصنيف

المستقل المعدل + عوامل الدعم الخارجي

النظامية الوطنية + عوامل الدعم الخارجي

النظامية الدولية

أولًا: عوامل الدعم الخارجي النظامية الوطنية

عندما يتعلق الأمر بعوامل الدعم الخارجي النظامية الوطنية، تقوم شركة تصنيف بتحديد فئات البنوك الخاضعة للتصنيف وفقًا لمحورين: مقدار الاستعداد للدعم (**PS**) من الهيئات الوطنية ((i-a؛ ودرجة الأهمية النظامية (**I-Syst**) لبنك معين في سوقه المحلي (i-b). ويؤدي المزج بين مقدار الاستعداد للدعم ودرجة الأهمية النظامية إلى التوصل إلى مصفوفة الدعم النظامي الوطني (.(i-c

i-a)) مقدار الاستعداد للدعم (PS) من الهيئات الوطنية:

يعتمد مقدار الاستعداد للدعم من الهيئات الوطنية على كل من مدى قدرتها على دعم البنوك المحلية في حالات الأزمات، وعلى مدى رغبتها في تقديم ذلك الدعم. وفيما يتعلق بهاذين المعيارين، تقدر شركة تصنيف درجة هذا الاستعداد للدعم على ثلاث مستويات: مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة.

(i-b) الأهمية النظامية (I-Syst) للبنك:

تقوم شركة تصنيف بتحديد فئة البنوك الخاضعة للتصنيف وفقًا لدرجة أهميتها النظامية النسبية. وتُقيَّم الأهمية النظامية على أنها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة.

مصفوفة الدعم النظامي الوطني (i-c):

يتم توثيق مزيج مقدار الاستعداد للدعم (PS) والأهمية النظامية (I-Syst) لبنك معين في دولة معينة في مصفوفة الدعم النظامي الوطني الخاصة بشركة تصنيف

ثانيًا: عوامل الدعم الخارجي النظامية الدولية (ESF.Si)

أخيرًا، تسمح شركة تصنيف لنفسها بإضافة عنصر من الدعم الدولي أو الإقليمي، من خلال تطبيق درجة دعم إضافية بحيث تعكس الأهمية الاستراتيجية الدولية للبنك. ولكي تُطبق عوامل الدعم الخارجي النظامية الدولية، يجب أن يتم الاعتراف بالبنك كبنك مهم نظاميًا (SIBs) من جانب جهة تنظيمية إقليمية أو جهة تنظيمية دولية أو جهة وضع المعايير (مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)).

5. النهج المعدل: منهجية تصنيف شركات التمويل

في الحالة الخاصة لشركات التمويل، يوجد اثنين من التعديلات على منهجية التصنيف الائتماني القياسية للبنوك.
أولاً، تختلف النسب الترجيحية في بطاقة الأداء لشركات التمويل عنها في البنوك. يتم استخدام نسب ترجيحية أعلى لاحتساب التمويل والسيولة. وعليه، تكون جميع النسب الترجيحية الأخرى للدرجات الكمية أقل. ومع ذلك، تظل الدرجات النوعية ثابتة.
ثانيًا، يتم تعديل تعريف التمويل والسيولة نفسه وذلك لأن شركات التمويل لا تقبل الودائع. فيما يتعلق بشركات التمويل، يتم التركيز على عاملين فرعيين وهما: أولًا) إدارة الأصول والالتزامات (*ALM*)، وثانيًا) جودة مزيج التمويل. وفي واقع الأمر، ترى شركة تصنيف أن غياب الودائع الاستهلاكية والشركات يُعد ضعفًا هيكليًا في شركات التمويل، بما يؤدي في معظم الحالات إلى الحصول على درجات أقل مقارنةً بالبنوك فيما يتعلق بعوامل مخاطر التمويل والسيولة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لارتفاع النسب الترجيحية، سيكون من المرجح أن يؤدي هذا العامل الحاسم إلى خفض تصنيفات شركات التمويل.
أظهرت الأدلة التاريخية بشكل عملي أن المزيج التمويلي والسيولة في شركات التمويل عادةً ما يكونان من العوامل التي تسبب لها المشكلات. وغالبًا ما يكون التمويل بالجملة مركزًا بشكل كبير، مع استحقاقات قصيرة نسبيًا ومزودًا من البنوك. وعندما تنفذ السيولة في السوق، تواجه ميزانيات شركات التمويل ضغطًا كبيرًا. لذلك، فإن درجات التصنيف المخصصة لهذا العامل الرئيس (مع العوامل الفرعية المرتبطة به) عادةً ما تكون منخفضة، بينما تزداد النسب الترجيحية مقارنةً بتلك المخصصة للبنوك. وعادةً ما يؤدي التأثير المشترك لانخفاض درجات التصنيف وارتفاع النسب الترجيحية إلى خفض تصنيفات شركات التمويل مقارنةً بتصنيفات البنوك التي تقبل الودائع المماثلة، كما ينطبق نفس المنطق على بنوك الاستثمار، والبنوك التجارية، والمؤسسات المالية التي تمول بالجملة.

6. حالة البنوك التنموية المتعددة الأطراف

تقوم شركة تصنيف بتحديد فئات البنوك متعددة الأطراف باستخدام منهجية التصنيف الائتماني للبنوك لتصنيفاتها المستقلة. ومع ذلك، للحصول على تصنيفات الأطراف المقابلة، لا تستخدم شركة تصنيف مصفوفة الدعم النظامي الوطني، بل تتبع نهجًا مختلفًا لرفع التصنيف المستقل حتى الوصول إلى تصنيف الأطراف المقابلة. ويكمن السبب وراء هذا النهج في أن البنوك المتعددة الأطراف غالبًا ما تتميز بالخصائص المحددة التالية:

- لا يتمثل الهدف الأساسي للبنوك المتعددة الأطراف في تحقيق أقصى قدر من الربح، بل تحسين الميزانية العمومية لها، في ضوء التنمية الاقتصادية ومهامها العامة؛
- تكون مهامها الخدمية العامة عرضة لمخاطر محددة (مثل تقديم الخدمات الائتمانية أو الضمانات في مناطق جغرافية

معينة، بآجال أو لأطراف أو بمعدلات يمكن ألا تكون مقبولة لدى البنوك التجارية الخاصة)؛

- تستفيد في العادة من الدعم القوي من المساهمين، ويكون هؤلاء المساهمون منتمين إلى القطاع العام، من خلال الوصول السهل إلى الموارد المالية المشروطة (مثل رأس المال الضامن) وأيضًا من خلال المساهمات المالية التي تُتاح لهم بصورة منتظمة؛
- تكون حالتها نفس حالة الدائنين ذوي الامتيازات؛
- غالبًا ما تكون غير خاضعة لتنظيم معين.

إذا توفرت في المؤسسة المالية معظم هذه المعايير، ستعتبرها شركة تصنيف على أنها بنك تنمية متعدد الأطراف. وفي تلك الحال، ستكون عوامل الدعم الخارجي محددة وتقوم على معيارين: أولاً) نسبة رأس المال المدفوع مقارنةً برأس المال الضامن («رأس المال المدفوع»)؛ وثانيًا) نسبة الدول السيادية ذات التصنيف «AA-» أو أعلى بين المساهمين في البنك المتعدد الأطراف («الدول السيادية ذات التصنيف «**AA/AAA**). ويتضح أن التصنيف الائتماني للطرف المقابل للبنك المتعدد الأطراف لن يقيد بسقف دولي، وبالتالي يمكن أن يصل إلى «AAA» في أي ولاية قضائية.

وفي الحالات الثلاثة، وبغض النظر عن التصنيف المستقل للبنك المتعدد الأطراف، سيتم منحه التصنيف الائتماني للطرف المقابل AAA. وتتعلق هذه الحالات بالبنوك المتعددة الأطراف التي لا تزال تتمتع بإمكانية الوصول إلى رأس مال ضامن وفير وبهيكل مساهمين مكون من مالكين سياديين ذوي تصنيف عالٍ. أما في الحالات الأخرى، فيظل مفهوم «التصنيف المستقل» ذا صلة، ويمكن إضافة درجات إضافية للدعم الخارجي إلى التصنيف المستقل وذلك لاشتقاق التصنيف الائتماني للطرف المقابل.

منهجيات التصنيفات الائتمانية

للبنوك وشركات التمويل

لا يجوز تفسير أي بيان في هذه الوثيقة على أنه توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية أو كنصيحة استثمارية حيث إنها لا تتناول سعر السوق للأوراق المالية أو مدى ملاءمتها لأي مستثمر معين.

على الرغم من أن شركة تصنيف قد سعت إلى تضمين أبرز العبر من خبراتها فيما يتعلق بالمنهجية، إلا أن المعلومات المقدمة قد يتم تحديثها أو استبدالها وفقًا لتطورات الأسواق، أو الممارسات المحاسبية أو اللوائح المالية أو وجهات النظر الداخلية.

تستند هذه المنهجية إلى عوامل تتعلق بالمملكة العربية السعودية، وقد تتطلب تعديلات لتناسب البيئات المحلية الأخرى.

نُشرت بواسطة شركة "تصنيف"
يُمنع نسخ أو نقل هذه الوثيقة بأي شكل دون الحصول على إذن مسبق من شركة "تصنيف"

© حقوق النشر 2025 محفوظة لشركة سمة للتصنيف الائتماني "تصنيف"